برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرسائل الرئيسية لتقرير فجوة الانبعاثات لعام 2023

مع وصول انبعاثات الغازات الدفيئة ودرجات الحرارة إلى مستويات عالية قياسية جديدة وتزايد الآثار المناخية، يشير تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2023 المعنون: *تسجيل درجات قياسية جديدة – درجات الحرارة تسجل مستويات قياسية جديدة ومع ذلك يفشل العالم (مرة أخرى) في خفض الانبعاثات* –إلى أن العالم يتجه نحو ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 2.5–2.9 درجة مئوية وهي بنسبة تفوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ما لم تكثف البلدان إجراءاتها وتفي بما وعدت به في تعهداتها لعام 2030 بموجب اتفاق باريس. ويجب خفض الانبعاثات المتوقعة لعام 2030 بنسبة 28–42 في المائة على الأقل مقارنة بسيناريوهات السياسة الحالية للمضي قدماً على المسار الصحيح لتحقيق هدفي وضع العالم على الطريق نحو ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين و1.5 درجة مئوية في اتفاق باريس على التوالي. ويتوقف الحفاظ على إمكانية تحقيق أهداف اتفاق باريس على تعزيز جهود التخفيف في هذا العقد لتضييق فجوة الانبعاثات. وهذا من شأنه أن يسهل تحقيق أهداف أكثر طموحا لعام 2035 في الجولة القادمة من تعهدات المناخ ويزيد من فرص تحقيق الوعود بتحقيق الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، التي تغطي حوالي 80 في المائة من الانبعاثات العالمية.

العالم يسجل العالم أرقاما قياسية مثيرة للقلق في ارتفاع درجات الحرارة، مما يؤدي إلى تزايد الظواهر الجوية الشديدة وغيرها من التأثيرات المناخية في جميع أنحاء العالم.

- حتى بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، سُجل 86 يوما بدرجات حرارة تزيد عن 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. كان شهر أيلول/سبتمبر هو الشهر الأكثر سخونة على الإطلاق، حيث بلغ متوسط درجات الحرارة العالمية 1.8 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.
- زادت انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية بنسبة 1.2 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022 لتصل إلى رقم قياسي جديد قدره 57.4 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.
- بالمثل، زادت انبعاثات الغازات الدفيئة داخل مجموعة العشرين بنسبة 1.2% في عام 2022.
- لا تزال الانبعاثات موزعة بشكل غير متساو داخل البلدان وفيما بينها، مما يعكس أنماط عدم المساواة العالمية.

على الرغم من تسارع وتيرة الكوارث المناخية، فإن عدم اتخاذ إجراءات كافية للتخفيف من آثار المناخ يعني أن العالم يسير على الطريق نحو ارتفاع درجات الحرارة بما يتجاوز الأهداف المناخية المتفق عليها خلال هذا القرن.

- استمرت جهود التخفيف التي تنطوي عليها السياسات الحالية عند مستويات اليوم، فإن الانحباس الحراري العالمي سوف يقتصر على قصر درجات الحرارة في حدود 3 درجات مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية لهذا القرن.
- إن التنفيذ الكامل ومواصلة الجهود التي تنطوي عليها المساهمات المحددة وطنيا غير المشروطة من شأنه أن يضع العالم على الطريق نحو الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 2.9 درجة مئوية.
- من شأن الإنجازات الإضافية واستمرار المساهمات المحددة وطنيا المشروطة أن يؤدي إلى درجات حرارة لا تتجاوز

2.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

- في السيناريو الأكثر تفاؤلا، حيث يتم استيفاء جميع المساهمات المحددة وطنيا المشروطة والتعهدات الخاصة بتحقيق الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، يمكن تحقيق الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى درجتين مئويتين. ومع ذلك، فإن تعهدات تحقيق الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر لا تعتبر ذات مصداقية في الوقت الحالي: فلم تقم أي من دول مجموعة العشرين بخفض الانبعاثات بوتيرة تتفق مع أهداف تحقيق الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر.
- في السيناريو الأكثر تفاؤلا، فإن احتمال الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية لا يتجاوز 14 في المائة.

يحتاج العالم إلى خفض الانبعاثات لعام 2030 بنسبة 28 في المائة للوصول إلى المسار الأقل تكلفة لهدف حصر درجات الحرارة في حدود الدرجتين المئويتين المنصوص عليه في اتفاق باريس، و42 في المائة لهدف حصر درجات الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية.

- من المتوقع أن تؤدي المساهمات المحددة وطنيا غير المشروطة والمشروطة لعام 2030 إلى خفض الانبعاثات العالمية في عام 2030 بنسبة 2 و9 في المائة فقط على التوالي، مقارنة بالسياسات الحالية وبافتراض التنفيذ الكامل لهذه المساهمات.
- تعني المساهمات المحددة وطنيا الحالية غير المشروطة أن هناك حاجة إلى تخفيضات إضافية في الانبعاثات بمقدار 14 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 مقارنة بالمستويات المتوقعة عند مستوى درجتين مئويتين. وثمة حاجة إلى خفض 22 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون عند مستوى 1.5 درجة مئوية.
- يؤدي تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا المشروطة إلى تقليل هذه التقديرات بمقدار 3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

لقد أُحرز تقدم منذ التوقيع على اتفاق باريس، ولكن يبقى تكثيف التنفيذ بشكل كبير في هذا العقد بمثابة السبيل الوحيد لإبقاء النافذة مفتوحة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية دون تجاوز كبير.

- قد أدى التقدم المحرز على مستوى السياسات إلى تقليص فجوة التنفيذ، والتي تُعرف بأنها الفرق بين الانبعاثات المتوقعة في ظل السياسات الحالية والتنفيذ الكامل للمساهمات المحددة وطنيا.
- من المتوقع أن تزيد انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2030، بناء على السياسات المعمول بها، بنسبة 16 في المائة وقت اعتماد اتفاق باريس. واليوم، تبلغ الزيادة المتوقعة 3 في المائة.
- تقدر فجوة التنفيذ العالمية لعام 2030 بنحو 1.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون للمساهمات غير المشروطة (انخفاضا من 3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في العام الماضي)، و5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون للمساهمات المحددة وطنيا المشروطة (انخفاضا من 6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في العام الماضي).
- قدمت تسع دول مساهمات جديدة أو محدثة على المستوى الوطني منذ الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام 2022، ليصل إجمالي عدد المساهمات المحددة وطنيا المحدثة إلى 149.

- إذا تم تنفيذ جميع المساهمات المحددة وطنيا الجديدة والمحدثة غير المشروطة بالكامل، فمن المرجح أن تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة بحوالي 5.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا بحلول عام 2030، مقارنة بالمساهمات المحددة وطنيا الأولية. وتبلغ المساهمات المحددة وطنيا التسعة المقدمة منذ الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف حوالي 0.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من هذا الإجمالي.
- ومع ذلك، فإذا لم يتم خفض مستويات الانبعاثات في عام 2030 بشكل أكبر، فسيصبح من المستحيل تحديد مسارات أقل تكلفة تحد من ظاهرة الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع إتاحة فرصة لا تقل عن 33 في المائة، خلال هذا القرن.

يجب على جميع الدول تسريع وتيرة التحولات الإنمائية المنخفضة الكربون على مستوى الاقتصاد

- ستحتاج البلدان التي تتمتع بقدرة أكبر ومسؤولية أكبر فيما يتعلق بالانبعاثات ـ وخاصة البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الانبعاثات العالية بين مجموعة العشرين ـ إلى اتخاذ إجراءات أكثر طموحا وتوفير الدعم المالي والفني للدول النامية.
- وبما أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مسؤولة بالفعل عن أكثر من ثلثي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، فإنها تلبي احتياجات التنمية من خلال نمو منخفض الانبعاثات.
- سينبعث من الفحم والنفط والغاز المستخرج على مدى عمر المناجم والحقول المنتجة حاليا والمخطط لها (بدءا من عام 2018) أكثر من 3.5 أضعاف ميزانية الكربون المتاحة لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية، وتقريبا كامل الميزانية المتاحة لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود درجتين مئويتين.

تواجه البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تحديات اقتصادية ومؤسسية في التحول إلى الطاقة المنخفضة الكربون، ولكن يمكنها أيضا اغتنام الفرص.

- من الممكن أن تساعد التحولات في مثل هذه البلدان على توفير فرص حصول الجميع على الطاقة، وانتشال الملايين من بين براثن الفقر وتوسيع نطاق الصناعات الاستراتيجية.
- من الممكن تلبية نمو الطاقة المرتبط بذلك بكفاءة وبشكل عادل باستخدام الطاقة المنخفضة الكربون، حيث تصبح مصادر الطاقة المتجددة أرخص ثمنا، مما يضمن وظائف خضراء وهواء أنقى.
- لا بد من زيادة المساعدات المالية الدولية بشكل كبير، مع إعادة هيكلة مصادر جديدة لرأس المال العام والخاص من خلال آليات التمويل ـ بما في ذلك تمويل الديون، والتمويل الميسر الطويل الأجل، والضمانات، والتمويل التحفيزي.
- يتيح الإعداد للجولة التالية من المساهمات المحددة وطنيا الفرصة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لوضع خرائط طريق وطنية تتضمن رؤى محلية لسياسات وأهداف تنموية ومناخية طموحة يتم تحديد احتياجات التمويل والتكنولوجيا لها بوضوح.
- ينبغي للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف أن تضمن توفير الدعم الدولي لتطوير خرائط الطريق هذه.

ستوفر الحصيلة العالمية الأولى في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف إطارا لبناء الطموح.

- ستكون الحصيلة العالمية الأولى، الذي ستختتم في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بمثابة معلومات للجولة

التالية من المساهمات المحددة وطنيا التي يجب على البلدان تقديمها في عام 2025، مع أهداف لعام 2035.

- إن العمل في هذا العقد سيحدد الطموح المطلوب في هذه المساهمات المحددة وطنيا، ومدى جدوى تحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتعلقة بخفض درجات الحرارة في اتفاق باريس.
- يجب أن يؤدي الطموح العالمي في الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنيا إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2035 إلى مستويات تتفق مع وضع العالم على مسارات نحو حصر درجات حرارة الأرض في حدود درجتين مئويتين و1.5 درجة مئوية، مع التعويض عن الانبعاثات الزائدة حتى يتم تحقيق مستويات متوافقة مع هذه المسارات.

سيؤدي المزيد من التأخير في التخفيضات الصارمة لانبعاثات غازات الدفيئة العالمية إلى زيادة الاعتماد في المستقبل على إزالة ثاني أكسيد الكربون.

- تتطلب جميع المسارات المتسقة مع تحقيق أهداف اتفاق باريس تخفيضات فورية وعميقة في الانبعاثات واستخدام إزالة ثاني أكسيد الكربون على المدى المتوسط والطويل.
- يجري بالفعل نشر إزالة ثاني أكسيد الكربون، وذلك بشكل رئيسي من خلال التشجير وإعادة التشجير وإدارة الغابات. وتقدر عمليات الإزالة المباشرة الحالية من خلال الطرق القائمة على الأراضي بنحو 2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا.
- وتفترض المسارات الأقل تكلفة حدوث زيادات كبيرة في كل من حقوق إزالة ثاني أكسيد الكربون التقليدية والجديدة، ولكن تحقيق مستويات أعلى من حقوق إزالة ثاني أكسيد الكربون لا يزال غير مؤكد ويرتبط بالمخاطر التالية: حول المنافسة على الأراضي، وحماية الحيازة والحقوق وعوامل أخرى.
- يرتبط رفع مستوى الأساليب الجديدة لإزالة ثاني أكسيد الكربون بأنواع مختلفة من المخاطر، بما في ذلك أن المتطلبات الفنية والاقتصادية والسياسية للنشر على نطاق واسع قد لا تتحقق في الوقت المناسب.
- يشير هذا إلى أربعة مجالات مهمة للعمل السياسي: تحديد أولويات إزالة ثاني أكسيد الكربون والإشارة إليها؛ تطوير أنظمة قوية للرصد والإبلاغ والتحقق لتعزيز المصداقية؛ وتسخير أوجه التآزر والمنافع المشتركة مع الجهود الأخرى؛ وتسريع وتيرة الابتكار.